

دَيُّوَانُ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ

(٣)

السُّنَنِ

لِلْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ

سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ - الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٥ هِجْرِيَّة

بِرِوَايَةِ اللَّوْلِيِّ مُقَارَنَةً بِرِوَايَةِ ابْنِ دَامِثٍ وَغَيْرِهَا
ضَبِطَ وَحَقَّقَ عَلَى ثَمَانِي عَشْرَةَ نُسْخَةً خَطْبَةً

لِمَجْلَدِ السَّنَةِ

تَحْقِيقُهُ وَدِرَاسَةُ

أَبِي تَرَبِّحٍ عَمَّادِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي عَمْرٍو عَمَّادِ الدِّينِ بْنِ عَبَّاسٍ

وَمِنْ كَرَامَةِ الْبَحْثِ وَتَقْنِيَةِ الْمَعْلُومَاتِ

ذَا التَّائِصِيكِ

٤- بَابُ كَرَاهِيَةِ ^(١) اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ ^(٢) الْحَاجَةِ

هـ [٧] حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ ^(٣) ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ : قِيلَ لَهُ : قَدْ ^(٤) عَلَّمَكُم نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةِ ^(٥) ، قَالَ : أَجَلٌ ، لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، وَأَنْ ^(٦) لَا نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، وَأَلَّا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ ^(٧) يَسْتَنْجِيَ ^(٨) بِرَجِيعٍ ^(٩) أَوْ عَظْمٍ ^(١٠) .

= والحديث اختلف في إسناده على قتادة . انظر شرح الخلاف في : «جامع الترمذي» (٤) ، «العلل الكبير» له (٣) ، «العلل» للرازي (١٣) ، «الضعفاء الكبير» للعقيلي (٤٨٢ / ٤) ، «العلل» للدارقطني (١٢ / ١٣٠) ، «تحفة الأشراف» .

(١) في (ن) ، (ك) : «من كره» ، وكذا في حاشية (ت) وكتب فوقها : «أصل» أي : عن أصل محمد بن طاهر المقدسي ، وقد سبق التعريف به في مقدمة التحقيق عند الكلام عن توثيق النسخة (ت) .

(٢) زاد هنا في حاشية (ب) : «عند قضاء الحاجة» ، وكذا في «بذل المجهود» (١ / ١٤) ومطبوعة الشيخ محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللهُ ، وقد خلت عن هذه اللفظة جميع النسخ الخطية التي بين أيدينا ، وقد خلت عنها نسخة «عون المعبود» (١ / ٢٤) .

هـ [٧] [التحفة : مدت س ق ٤٥٠٥] .

(٣) قوله : «بن مسرهد» ليست في (س) ، (ب) ، (ر) ، والمثبت من باقي النسخ .

(٤) في (ن) ، (ك) ، (س) ، (ب) ، (ر) ، وحاشيتي (ح) ، (ت) : «لقد علمكم» ، ورقم لها في (ح) بعلامة ابن الأعرابي : «ع» ، وفي (ت) كتب فوقها : «أصل» ، أي : عن أصل محمد بن طاهر المسموع على أبي علي التستري .

(٥) «الخراء بكسر الخاء ومد الألف : الهيئة ، والمراد الأدب في ذلك ، ومن فتح الخاء فقد غلط» . اهـ . من حاشية (ح) ، وانظر : «معالم السنن» (١ / ١٦) ، «إصلاح غلط المحدثين» (ص ٢١) ، «مشارك الأنوار» (١ / ٢٣١) ، «شرح مسلم» للنووي (٣ / ١٥٣ ، ١٥٤) .

(٦) قوله : «أَنْ» ضبب عليه في (م) ، وفي (ر) : «أَلَّا» ، قال في «عون المعبود» (١ / ٢٥) : «وَأَنْ لَا نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ» أي : أمرنا أَنْ لَا نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ : لَا زَائِدَةٌ ، أي : نهانا أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ . وبنحوه في «بذل المجهود» (١ / ١٧) ، والمثبت من باقي النسخ .

(٧) في (ر) وعليه «صح» ، (س) : «أو أن ...» .

(٨) في (س) ، (ك) ، (ب) : «نستنجي» . (٩) في حاشية (ح) : «الرجيع : الروث» .

(١٠) من طريق المصنف أخرجه أبو الفتوح الطائي في كتاب «الأربعين في إرشاد السائر» (ص ١٩٤) من رواية ابن داسه .

[٨] ٥ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ بِمَنْزِلَةِ الْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ ، فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَذِيرُهَا ، وَلَا يَسْتَطِيبُ بِيَمِينِهِ » ، وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ، وَيَنْهَى ^(١) عَنِ الرَّوْثِ وَالرَّمَّةِ ^(٢) .

[٩] ٥ حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ ^(٣) ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ^(٤) ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ - رِوَايَةٌ - قَالَ : « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا وَ ^(٥) غَرِّبُوا » ، فَقَدِمْنَا الشَّامَ ^(٦) فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدْ بُنِيَتْ قِبَلَ الْقِبْلَةِ ^(٧) ، فَكُنَّا نَنْحَرِفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ ^(٨) .

[٨] [التحفة : دس ق ١٢٨٥٩] .

(١) في حاشية (ك) : « ونهى » ، ورقم لها نسخة .

(٢) في حاشية (ح) : « الرمة : العظام البالية » .

[٩] [التحفة : ع ٣٤٧٨] .

(٣) قوله : « بن مسرهد » ليس في (ك) ، (ر) ، (س) .

(٤) زاد في (ك) ، (س) ، وحاشية (ح) : « الليثي » ، ورقم لها في حاشية (ح) بعلامة ابن داسه .

(٥) الواو من (م) ، (ح) وعليه فيهما « صح » ، (س) ، (ن) ، وفي (ض) ، (ك) ، (د) ، (ر) وعليه « صح » : « أو » .

وقال النووي في « الإيجاز » (ص ١١٤) : « ووقع في بعض النسخ « شرقوا أو غربوا » ، وفي بعضها : « وغربوا » بحذف الألف ، وكلاهما صحيح ، والأول أجود وهو الموجود في « الصحيحين » ، والثاني محمول عليه .

(٦) قال في « الإيجاز » (ص ١١٥) : « الشَّامُ مهموز ، ويجوز تسهيل همزته ، والشَّامُ بالهمز والمد في لغة قليلة » ، وزاد في « تحرير ألفاظ التنبيه » (ص ١٣٨) : « وهي ضعيفة وإن كانت مشهورة قال صاحب « المطالع » : أنكرها أكثرهم » .

(٧) في (ر) عليه : « صح » ، وفي حاشيتها من نسخة : « الكعبة » .

(٨) الضبط من (م) ، (ت) وعليه فيهما « صح » ، (س) ، وفي (ب) : « نستغفر » وعليه « صح » ، وفي (ر) وعليه « صح » ، وحاشية (ح) وعليه علامة ابن الأعرابي : « نستغفر الله » . قال السيوطي في « مرقاة الصعود » (١/ ٤٣) : « قال ولي الدين - أي العراقي : بحذف لفظ الجلالة برواية أبي داود ، وببقية الست بإثباتها ، ونقله النووي في « شرحه » عن رواية لأبي داود » . وانظر : « الإيجاز » (ص ١١٥) .

٥ [١٠] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ أَبِي^(١) مَعْقِلِ الْأَسَدِيِّ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَتَيْنِ بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ^(٢) .

قال أبو داود : وأبو زيد^(٣) ، هو : مَوْلَى بَنِي ثَعْلَبَةَ^(٤) .

وقد زاد هنا في حاشية (ح) : «قال ع : نا الزعفراني ، نا سفيان بن عيينة . . . بإسناده ومعناه» . وهذا الحرف مما زاده ابن الأعرابي على نص «السنن» ، ولذا لم يشر إليه في «تحفة الأشراف» ، والزعفراني من شيوخ أبي داود وابن الأعرابي معا ، إلا أن أبا داود لم يرو عنه في «السنن» من حديثه عن ابن عيينة ، ولذا لم يرقم المزني لروايته عن ابن عيينة بعلامة أبي داود في أي من ترجمتيهما من «تهذيب الكمال» ، ولم نر هذا الحرف معزوا لأبي داود في أي مصدر من مصادر التخريج .

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٤٦) : «وهو حديث ضعيف ؛ لأن فيه راويا مجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها ؛ لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة ، فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس» . وانظر : «الإيجاز» للنووي (ص ١١٤) .

٥ [١٠] [التحفة : دق ١١٤٦٣] .

(١) في (ر) عليه : «صح» .

(٢) في حاشية (ت) : «أصل : بغائط» أي : أصل محمد بن طاهر المقدسي المسموع على أبي علي التستري ، وسبق في مقدمة التحقيق التعريف بهذا الأصل عند الحديث عن النسخة (ت) .

(٣) كتب أسفل منها في (ن) : «اسمه : الوليد» ، وفي حاشية (ت) وعليه علامة التستري ، وحاشية (ن) ورقم لها : «ع» أي : عن أصل الماوردي : «قال أبو داود : أبو زيد مولى بني ثعلبة» ، وفي «تهذيب الكمال» (٣٣٤ / ٣٣) : «وفي رواية أبي الحسن بن العبد ، عن أبي داود ، عن أبي زيد ، وهو : الوليد مولى بني ثعلبة» .

(٤) من طريق المصنف أخرجه الخطابي في «معالم السنن» (١/ ١٧) ، والبيهقي في «السنن الكبير» (١/ ٩١) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٠٤) كلهم من رواية ابن داسه .

قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٤٦) : «هو حديث ضعيف ؛ لأن فيه راويا مجهول الحال ، وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها ؛ لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة ، فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس» .

ووقع بعد قول أبي داود في حاشية (ح) «عنوان : تفسير قوله ﷺ : «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول»» ، ورقم له بعلامة ابن الأعرابي : «ع» .

٥ [١١] ^(١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ فَارِسٍ ^(٢) ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عِيسَى ، عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ جَلَسَ يَبُولُ إِلَيْهَا ، فَقُلْتُ : أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِِيَ عَنْ هَذَا؟ قَالَ : بَلَى ، إِنَّمَا نُهِِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ ^(٣) .

٥- بَابُ الرُّخْصَةِ ^(٤)

٥ [١٢] حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ^(٥) ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لِبْنَتَيْنِ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ ^(٦) .

٥ [١١] [التحفة : ٧٤٥١] .

(١) وقع هنا في حاشية (ح) عنوان : «تفسير قوله ﷺ : «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول»» ، ورقم له بعلامة ابن الأعرابي : «ع» .

(٢) زاد في «تحفة الأشراف» للمصنف شيخا آخر : «محمد بن يحيى بن فارس وأحمد بن إبراهيم . . .» ، وقال : «(ك) أحمد بن إبراهيم في رواية أبي الحسن بن العبد ، ولم يذكره أبو القاسم» . اهـ . وأحمد بن إبراهيم هنا ، هو : الدورقي .

(٣) من طريق المصنف أخرجه البيهقي في «السنن الكبير» (١/ ٩٢) ، «معرفة السنن» (١/ ٣٣٤) من رواية ابن داسه ، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٥٤١) من رواية اللؤلئي ، وعزاه إلى المصنف ابن الأثير في «جامع الأصول» (٧/ ١٢٤) ، وروايته من طريق اللؤلئي ، وابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٣٠٦) وغيرهما .

(٤) زاد في (ح) وعليه علامة ابن الأعرابي «ع» : «فِي ذَلِكَ» ، وكذا في : (ك) ، (ر) ، (س) ، وحاشية (ب) من غير رقم أو تصحيح ، وحاشية (ن) ، وعليه رمز «ص» أي ما وافق نسخة الماوردي .

وقال النووي في «الإيجاز» (ص ١٢٣) : «باب الرخصة» هكذا هو في بعض النسخ ، وفي بعضها : «الرخصة في ذلك» ، والأول أجود ، وليس معناه : الرخصة في الاستقبال والاستدبار مطلقا ، بل مراده : الرخصة في ذلك في البنيان ، ومعناه الرخصة في بعض ذلك وهو البنيان ، وتقديره : باب بيان ما رخص فيه من ذلك .

٥ [١٢] [التحفة : ع ٨٥٥٢] .

(٥) زاد في (س) ، وحاشية (ح) ورقم لها بعلامتي ابن الأعرابي وابن داسه : «القعنبي» .

(٦) من طريق المصنف أخرجه الخطابي في «معالم السنن» (١/ ١٦) ، واليوني في «مشيخته» (ص ١٢١) من رواية اللؤلئي ، وذكره العيني في «شرح أبي داود» (١/ ٥٩) .

٥ [١٣] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا^(١) أَبِي، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَقْبَلَ^(٢) الْقِبْلَةُ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا^(٣).

٦-^(٤) بَابُ كَيْفِ التَّكْشُفِ عِنْدَ الْحَاجَةِ

٥ [١٤] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ^(٥)، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ رَجُلٍ^(٦)، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ حَاجَةً لَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذْنُوبَ مِنَ الْأَرْضِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٧) : عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، رَوَاهُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(٨).

٥ [١٣] [التحفة : دت ق ٢٥٧٤]. (١) في (ن) : «حدثني». (٢) في (ن) : «نستقبل».

(٣) من طريق المصنف أخرجه الخطابي في «معالم السنن» (١/ ١٦)، والبيهقي في «الخلافيات» (٢/ ٦٦، ٦٧) كلاهما من رواية ابن داسه، والعيني في «شرح أبي داود» (١/ ٦٠).

قال الترمذي في «الجامع» (٨) : «حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب». اهـ. وفي «الخلافيات» (٢/ ٦٨) : «قال الترمذي : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث، فقال : هذا حديث صحيح، رواه غير واحد عن محمد بن إسحاق».

(٤) تنبيه : من هنا عودة إلى مقابلة النسخة (هـ).

٥ [١٤] [التحفة : د ٨٥٩٧].

(٥) زاد هنا في (س)، وحاشيتي (ح)، (هـ) ورقم عليه فيها بعلامة ابن الأعرابي : «أبو خيثمة».

(٦) في حاشية (ن) : «هو القاسم بن محمد، كما رواه البيهقي في «سننه»، قاله ابن العراقي أبوزرعة» «السنن الكبير» (١/ ٩٦).

(٧) زاد هنا في (ك) : «رواه» وضرب عليه وكتب فوقه : «لا... إلى» وبينهما علامة ابن داسه : «س».

(٨) قوله : «وهو ضعيف» ليس في (ر)، وزاد في حاشية (ح) : «قال أبو عيسى الرملي : حدثناه أحمد بن الوليد، حدثنا عمرو بن عون، أخبرنا عبد السلام، به».

وذكر صاحب «عون المعبود» (١/ ٣٢) أن هذه العبارة أدرجت في بعض النسخ من رواية اللؤلئي، وهو من فعل النساخ، ونسبها في «تحفة الأشراف» (٨٩٢) لرواية أبي الحسن بن العبد : «حدثنا عمرو بن عون حدثنا عبد السلام بن حرب، به».

ومن طريق المصنف أخرج البيهقي الحديث في «السنن الكبير» (١/ ٩٦) من رواية ابن داسه، والنووي في «الإيجاز» (ص ١٢٩)، والعيني في «شرح أبي داود» (١/ ٦٣).

٧- بَابُ كَرَاهِيَةِ الْكَلَامِ عِنْدَ ^(١) الْخَلَاءِ ^(٢)

٥ [١٥] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالٍ ^(٣) بْنِ عِيَّاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ ^(٤) كَاشِفَيْنِ عَنْ عَوْرَتَيْهِمَا ^(٥) يَتَحَدَّثَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ يَمُتُّ عَلَى ذَلِكَ».

قال أبو داود ^(٦): هَذَا لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَّا عِكْرِمَةُ ^(٧).

= وأخرجه الترمذي - تعليقا - (١٣) عقب حديث أنس، قال: «وروي وكيع، والحمامي، عن الأعمش، قال: قال ابن عمر».

وقال: «وكلا الحديثين مرسل، ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس بن مالك، ولا من أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد نظر إلى أنس بن مالك، قال: رأيته يصلي فذكر عنه حكاية في الصلاة». اهـ. وفي «ترتيب علل الترمذي الكبير» (ص ٢٥): «سألت محمدا عن هذا الحديث: أيهما أصح؟ فقال: كلاهما مرسل، ولم يقل: أيهما أصح». اهـ.

(١) قوله: «عند» في (ر) عليه «صح»، وفي (س)، (هـ)، وحاشية (ح) من نسخة: «على الخلاء»، وفي حاشية (ر) وعليه علامة أبي عيسى الرملي: «قال أبو عيسى الرملي... على الخلاء» وعليه: «صح» (٢) في (ر): «عند الحاجة»، وكذا في صلب (ت): «الحاجة» وضرب عليها، وفي حاشيتها مصححا عليه، وحاشية (ب) من نسخة: «الخلاء» وصحح عليه.

٥ [١٥] [التحفة: دس ق ٤٣٩٧، د ١٩٥٤١].

(٣) في (ر) عليه: «صح»، وفي حاشيتها: «... هشام الدستوائي، وعلي بن المبارك، وحرب بن شداد، يقولون: عياض بن هلال». وقال محمد بن يحيى الذهلي: «الصواب: عياض بن هلال» من «السنن» لابن ماجه (٣٤٥)، وقال الخطيب في «موضح أوهام الجمع» (٢/ ٣٤٥): «وهو أصح»، وكذا رجح تسميته البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١)، وغير واحد.

(٤) في حاشية (ح): «قال أبو الزاهد: يقال: ضربت الأرض: إذا أتيت الخلاء، وضربت في الأرض: إذا سافرت».

(٥) كذا في (م)، (ح)، (ض)، (ت)، (ن)، (ب)، (ن) وعليه علامة نسخة الماوردي، (ر)، (هـ)، وفي (ن) وعليه رقم غير واضح، (س)، وحاشية (ت) وعليه علامة التستري: «عورتيهما».

(٦) كتب أعلاه في (ح): «هذا»، ورقم له بعلامة ابن الأعرابي.

(٧) زاد في (ر)، (س)، (هـ): «بن عمار»، وزاد في حاشية (ح) وعليه علامة ابن الأعرابي: «وهو من حديث أهل المدينة، حدثناه أبو سلمة، حدثنا أبان، حدثنا يحيى، بهذا؛ يعني: موقوفا»، وبنحوه في حاشية (ب)، وحاشية (ر) وعليه فيها - أيضا - علامة ابن الأعرابي.

وردت هذه العبارة في «تحفة الأشراف» بسياق آخر: «قال أبو داود: هذا لم يسنده إلا عكرمة، وهو مرسل

عندهم. حدثنا أبو سلمة، حدثنا أبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن النبي ﷺ... نحو حديث عكرمة.

٨- بَابُ فِي الرَّجُلِ ^(١) يَرُدُّ السَّلَامَ وَهُوَ يَبُولُ

هـ [١٦] حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرِ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُمَرُ ^(٢) بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ^(٣)، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ ^(٤).

قال أبو داود : وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ^(٥) وَغَيْرِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَيَمَّمَ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلَامَ.

= وقال أبو داود : وعكرمة في يحيى : ليس بذلك . اهـ .

وقال : « (ك ز) كلام أبي داود على هذا الحديث في رواية أبي عمرو أحمد بن علي البصري وأبي سعيد بن الأعرابي عن أبي داود، ولم يذكره أبو القاسم » . اهـ .

وزاد هنا في حاشية (ك) وعليه علامة ابن داسه : « وهو من حديث المدينة » .

ومن طريق المصنف أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (١ / ٩٩) من رواية ابن داسه، والبغوي في « شرح السنة » (١٩٠) من رواية اللؤلئي، والنووي في « الإيجاز » (ص ١٣١)، والعيني في « شرح سنن أبي داود » (١ / ٦٥) .

والحديث اختلف في إسناده . انظر : شرح الخلاف : « علل الحديث » للرازي (١ / ٥٣١)، « العلل » للدارقطني (١١ / ٢٩٦)، « الأحكام الوسطى » للإشبيلي (١ / ١٣٢)، « بيان الوهم » (٣ / ١٤٣)، (٥ / ٢٥٨) .

(١) كذا في (م)، (ح)، (ض)، (ت)، وحاشية (ن) ورقم عليه «ح»، وحاشية (ب) من نسخة، أما في (ن)، (ب)، (ك) : «باب أيرد السلام وهو يبول؟»، وفي حاشية (ك) : «يرد...» ورقم له بعلامة ابن داسه، وفي (ر)، (س) : «باب يرد السلام وهو يبول»، وفي (هـ) : «الرجل يرد...» .

وقال النووي في « الإيجاز » (ص ١٣٤) : «هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها : يرد، بحذف الهمزة، وكذا هو في «شرح الخطابي»، وتقديره : هل يرد؟ وحذف حرف الاستفهام، وفي بعضها : لا يرد» . اهـ . انظر : «معالم السنن» (١ / ١٨) .

هـ [١٦] [التحفة : م د ت س ق ٧٦٩٦] . (٢) في (ر) عليه : «صح» .

(٣) قوله : «عليه» رقم عليه «ض» علامة القاضي شيخ المياشي أبي المظفر الطبري .

(٤) من طريق المصنف أخرجه الخطابي في «معالم السنن» (١ / ١٨) من رواية ابن داسه، والدمياطي في «معجم شيوخه» (٧) من رواية اللؤلئي، والعيني في «شرح أبي داود» (١ / ٦٨)، وعزاه للمصنف ابن الأثير في «جامع الأصول» (٦ / ٦١٤ - ٦١٦)، وابن دقيق العيد في «الإمام» (٢ / ١٥٦) وغيرهما .

وقال الترمذي في «الجامع» (٩١) : «حسن صحيح» .

(٥) يأتي حديث ابن عمر عند المصنف تحت رقم (٣٣٠) .